ثمن الأزمة ينبغي ألا يدفعه الفقراء

الأزمة الاقتصادية تحملنا على التصدي لمواطن الخطر المزمن والآثار المدمرة لعدم المساواة. كيف يمكن أن يساعد القطاع المالي في تحمل التكلفة؟

السيدة باربارا ستوكينغ
المدير التنفيذي لأوكسفام بريطانيا العظمى وعضو مجلس إدارة أوكسفام الدولية.

في أكتوبر من عام ٢٠٠٩، أعلن عدد من البنوك الرئيسية تعافيا ملحوظا من محنته المالية، مع العودة إلى الأرباح الضخمة و«المكافآت العملاقة». وفي الوقت نفسه تكشف الأرقام الجديدة أن الأزمة الاقتصادية تدفع مائة شخص كل دقيقة إلى هوة الفقر في البلدان النامية.

وهذا التناقض لا يكشف عن الظلم البين فحسب، لكنه أيضا يقترح دروسا مهمة للتقدم إلى الأمام.

فأولا، تلقي قسوة واستمرارية التأثير على الأشخاص الأكثر فقرا الضوء على مواطن الضعف المزمن في حياة كثير من الفقراء في العالم النامي. وتتطلب معالجة هذه المشكلة حلولا طويلة الأجل وتحركات عاجلة لمواجهة الطوارئ. ثانيا، اتضح أن الثقة العمياء في إلغاء القيود وأصولية السوق مجرد حماقة. وأخيرا، فإن المقارنة الصارخة بين أرباح من تكمن تصرفاتهم في جوهر الأزمة وبين فقر أولئك الذين وصفهم مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس– كان باعتبارهم «الضحايا الأبرياء» للأزمة، تثير التساؤل عما يمكن للعالم المالي القيام به للتعويض عن الضرر الذي حلّ.

وتعمل منظمة أوكسفام الدولية مع منظمات محلية في أكثر من ١٠٠ بلد، لتقديم الإغاثة في أوقات الكوارث، والمشاركة في برامج التنمية طويلة الأجل، ودعم جماعات المواطنين في المطالبة بحقوقهم وجعل صوتهم مسموعا. ويوفر لنا عملنا مع الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر معلومات مستقاة من مصادرها مباشرة عن الأزمة والفقر، والتقدم الذي تم إحرازه بالفعل، والحاجة إلى المزيد من العمل المنسق.

التأثير على المهمشين

من الواضح أنه لا توجد صورة موحدة لتأثيرات الأزمة، وهي على أي حال توليفة من أسعار الوقود المرتفعة، وأسعار الغذاء المرتفعة، والاضطرابات المالية خلال العامين الماضيين. ويتباين التأثير من حيث الاستثمار والصادرات والوظائف والتحويلات وتدفق المعونات والإيرادات الحكومية. ولكن بالنسبة لأوكسفام، هناك جانب حاسم – سواء في البلدان الأقل نموا أو في الأسواق الصاعدة الديناميكية – هو أن التأثير مفجع للحد الأقصى بالنسبة لمن يعيشون على الهامش. فالذين يعيشون عند حد الفقر أو دونه، بدون شبكة أمان، هم الأكثر تعرضا للخطر. ويصدق ذلك بصفة خاصة على النساء اللائي يشكلن غالبية فقراء العالم. وتوصلت أبحاثنا في العديد من البلدان إلى أن النساء هن الأكثر عرضة لفقدان مصدر الرزق، سواء كن عاملات في صناعة الملابس في كمبوديا أو عاملات في جمع المحاصيل الزراعية في شمال غانا.

والأشخاص الأكثر تعرضا للخطر ليسوا من يفقدون وظائفهم فقط، بل من يعولونهم أيضا. ففي المناطق الريفية في كمبوديا على سبيل المثال، يعتمد مليون ونصف المليون شخص على تحويلات العمال المهاجرين إلى المناطق الحضرية – معظمهم من النساء – كمصدر رئيسي للدخل. ومع تناقص الوظائف في الحضر، تقل النقود المرسلة إلى الريف. وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلث العاملين في مصانع الملابس والتشييد والسياحة في كمبوديا فقدوا وظائفهم منذ أواخر عام ٢٠٠٨، مما أسفر عن خسارة ما بين ٣٠ إلى ٤٥ مليون دولار من التحويلات إلى المناطق الريفية.

وحتى عندما يبدو أن الأزمة تؤثر أساسا على الأشخاص الأفضل حالا، فإن التأثير يظل أكثر قسوة على الأشد فقرا. ويذهب البعض إلى أن تأثير انخفاض التحويلات الدولية إلى غانا كان أخطر على الطبقات المتوسطة، التي من المرجح أن تتلقى تلك التحويلات. ولكن الكثير من الأسر الأكثر فقرا في غانا تتلقى هي الأخرى تلك التحويلات الدولية – وعندما يحصلون عليها، فإنهم يعتمدون عليها في ربع دخلهم. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩ تقلصت التحويلات بمقدار ٩٥ مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٨. وكانت تلك الظاهرة مفجعة بالنسبة للبعض من أفقر الأسر في غانا.

التكلفة البشرية

ماذا يعني ذلك بالنسبة لحياة الناس؟ بينما يصارع الأشخاص الأكثر فقرا تناقص الدخول، يقومون في الوقت

ذاته بخفض الإنفاق والسعي لتعويض النقص في دخولهم. ولكن استراتيجيات المواجهة هذه نفسها عادة ما تزيد من التعرض للخطر. وقد توصل بحث أوكسفام في تأثير الأزمة على النساء إلى أن الكثيرات يقبلن العمل في وظيفة ثانية بل وحتى ثالثة، أو أنهن قد تحولن إلى العمل غير الرسمي الأقل أمنا، وغير آمن بدنيا، ولا يتضمن أي حماية اجتماعية.

وهناك نتيجة لا مفر منها للأزمة وهي زيادة الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال. وقد بدأ ذلك بالارتفاع السريع في أسعار الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ ويؤدي انخفاض دخول الأسر المعيشية حاليا إلى استمرار المشكلة حتى مع الاعتدال الطفيف في أسعار الغذاء. وتوصلت دراسة لأوكسفام عن الأزمة إلى أن الآباء في الفلبين يتنازلون عن وجباتهم لكي يتمكن أطفالهم من تناول الطعام، وأن الأسر في كمبوديا تواجه ذلك في الغالب بتناول أطعمة قليلة الجودة أو بإنقاص عدد الوجبات. والمقدر مستقبليا أن يصل الجوع العالمي إلى مستوى مرتفع تاريخيا في عام ٢٠٠٩، مع معاناة فرد من كل ستة أفراد من سكان العالم من الجوع يوميا.

وتأثرت كذلك القدرة على الحصول على الخدمات بدرجة بالغة. فتقوم الأسر بخفض الإنفاق على الصحة وتخرج أبناءها من المدارس لسد احتياجاتها، كما يتضح مثلا، من دراسة «أوكسفام وهيئة إنقاذ الطفولة عام ٢٠٠٨» عن تأثير ارتفاع أسعار الغذاء، في بلدان الساحل الإفريقي. وحتى في الأوقات الأكثر يسرا، فإن التكلفة العالية للرعاية الصحية – التي تؤثر بقوة على ذوي الدخول المنخفضة – تعد من المحركات الرئيسية للفقر في البلدان النامية. فالتكلفة العالية للرعاية الصحية وانخفاض الدخول يشكلان توليفة قاتلة.

بناء القدرة على الصمود

ويلفت هذا الأنظار بصورة حادة للحاجة إلى زيادة الاستثمار لسد الاحتياجات الطارئة الآن وللحد من التعرض للخطر على المدى الأبعد على حد سواء من خلال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم. وكان لبرامج الحماية الاجتماعية تأثير لافت للنظر في بلدان مثل الهند، وإثيوبيا، والبرازيل، ويدعو المجتمع المدني في زامبيا وغيرها من البلدان إلى القيام بمبادرات مماثلة. وعلاوة على ذلك، إذا ما أردنا مواصلة التقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الجديدة دون تراجع، وعدم الإضرار بمسارات التنمية للبلدان نتيجة افتقار السكان إلى الصحة والتعليم، فإن الأمر يتطلب توفير فرص شاملة ومنصفة للحصول على خدمات صحية وتعليمية مجهزة بالموظفين ذوي الكفاءة. ولا بد أن يشتمل ذلك، كحد أدنى، على تعليم ابتدائي مجاني ورعاية صحية مجانية – أعدت لتعمل لصالح النساء والبنات مثلما أعدت لصالح الرجال والأولاد.

وقد بذلت بعض الحكومات جهودا قوية للمحافظة على الإنفاق الاجتماعي، بل وزيادته، كرد فعل للأزمة. فتقوم الصين باستثمارات هائلة في مجال خدمات الصحة العامة كجزء من الدفعة التنشيطية المالية. وفي أمريكا اللاتينية، طبقت معظم الحكومات نوعا من السياسة المضادة للتقلبات الدورية لتخفيف حدة التأثير الواقع على الفقراء والإبقاء على الإنفاق الاجتماعي. ويشير صندوق النقد الدولي في تقاريره إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي في معظم البلدان منخفضة الدخل التي له فيها برامج.

وينبغي ألا تكون هذه الاستثمارات مجرد دفعة تنشيطية قصيرة الأمد تستمر فقط ما دامت الأزمة الاقتصادية على المستوى العالمي باقية. فهناك حاجة للاستثمار المستدام طويل الأمد للحد من التقلبات في دخول العائلات الفقيرة ولبناء خدمات عامة أكثر قوة ومتاحة للجميع. وقد وجهت الأزمة أقسى ضرباتها إلى الأشد فقرا في البلدان النامية، ليس لأنهم الأكثر تعرضا بصورة مباشرة لمخاطر الأسواق المالية في لندن أو نيويورك، ولكن لأن فرص حصولهم على السلع الأساسية الجيدة كالغذاء والتعليم والرعاية الصحية هشة بالفعل.

دفع الثمن

من المحتم إثارة قضية التمويل. وتهتم أوكسفام بكل من الاحتياجات المطلوب الوفاء بها وبالكيفية التي يتم بها سداد قيمتها. ونحن نتضامن مع المواطنين الذين يدعون حكوماتهم إلى زيادة الاستثمار الاجتماعي. ومن شأن الظروف الراهنة أن تجعل ذلك الأمر أكثر إثارة للتحدي؛ إذ يقدر البنك الدولي أن الأزمة خفضت التمويل المتاح للرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية في ٦٠ بلدا من البلدان الأكثر فقرا بنحو ١١،٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ويجب أن تتضمن استجابة المجتمع الدولي الانقضاض على ملاذات التهرب الضريبي التي تفقد البلدان النامية من خلالها نحو ٥٠٠ مليار دولار، وزيادة الدعم للتوسع في تحصيل الضريبة التصاعدية المحلية، والاتفاق على قواعد تجارية عادلة.

«تهتم أوكسفام بكل من الاحتياجات المطلوب الوفاء بها وبالكيفية التي يتم بها سداد قيمتها».

وهناك أهمية بالغة في تقديم معونة التنمية، بالرغم من أنها لا تمثل حلا في حد ذاتها. وأوكسفام مصرة على طلبها بأن تفي الحكومات المانحة بالتزاماتها بالمعونة. وهناك حاجة واضحة للمزيد من المنح والتمويل الميسر وإلى المعونة طويلة الأجل، محددة المسار والمملوكة قطريا، والمقدمة كدعم للميزانية حيثما أمكن، وعلى الحكومات المانحة تقديم الموارد المتعهد بها.

وقد ساعدت الأزمة الحالية في إبراز مصادر مبتكرة لمثل هذا التمويل، مع قيام وزراء المالية حاليا بالنظر جديا في إمكانية فرض ضريبة على المعاملات المالية. ونظرا لضخامة حجم تلك المعاملات فمن الممكن أن تكون العائدات هائلة: حيث تشير التوقعات إلى أن ضريبة قدرها ٥ نقاط مئوية (٠،٠٥٪) يمكن أن تغل نحو ٧٠٠ مليار دولار سنويا، حتى مع الحد من معظم عمليات المضاربة في التداول. وتطبيق مثل هذه الضريبة ممكن من الناحية الفنية، كما أكد ذلك اقتصاديون مثل جوزيف ستيغليتس. ويمكن تطبيقها في بعض مناطق الاختصاص دون غيرها – على سبيل المثال، فإن منطقة اليورو والمملكة المتحدة يمكنها القيام بتنفيذها حتى دون مشاركة الولايات المتحدة أو اليابان.

وزادت هذه الفكرة من الزخم السياسي في المناخ الحالي. ففي بيتسبرغ في سبتمبر عام ٢٠٠٩، فوضت مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي في النظر في طرق مساهمة القطاع المالي في تكلفة إزالة آثار الأزمة. ونحن نتطلع إلى البدء في هذه الدراسة ورؤية دراسة قوية لخيارات فرض الضريبة على التحويلات المالية. إن اتخاذ أكبر الاقتصادات في العالم إجراء طموح على هذا الصعيد من شأنه إتاحة مبالغ هائلة، مما يحد قليلا من مكافآت وأرباح البنوك التي تبلغ مليارات الدولارات لتهدئة المضاربة وتوليد الإيرادات التي يمكن أن تعزز قدرة تلك الأكثر عرضة للخطر على الصمود أمام الأزمات المستقبلية. ■